جامعة سامراء كلية التربية

سر من رأى

ISSN : 1813-6798

مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة

تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

السياسة الأمريكية تجاه عُمان بعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي١٩٦٨ – ١٩٨١

د. زهير قاسم محمد السامرائي
جامعة سامراء – كلية التربية

المقدمة

لا تعود أهمية عُمان في الشرق الأوسط بالنسبة للدول الغربية إلى حجم إنتاجها النفطي بقدر ما تعود إلى موقعها الجغرافي والاعتبارات الاستراتيجية للقوى الغربية . والأهم من ذلك انتهاج حكومتها سياسة خارجية مستقلة . وعليه لم تكن عُمان هي الساعي الوحيد نحو التعاون مع الغرب ، فالدول الغربية ممثلة ببريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا تلمست الأهمية العظمى لعُمان ، إذ شكل الموقع الاستراتيجي للأخيرة أهمية حيوية بالنسبة للاهتمام الأمريكي القائم على تأمين خطوط المواصلات البحرية النفطية التي تمر عبر الخليج العربي إلى المحيط الهندي.

وفي الوقت الذي عملت فيه عمان على تحسين وتطوير علاقتها الدولية، وتحديداً مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على نحو يحقق المصالح المشتركة والمتبادلة ، كما وجهت أن تكون لسياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي رافدا حيويا ومؤثرا لانتشار تلك السياسات وعلى نحو يعزز علاقتها ودورها الاقتصادي وخدمة أهداف التنمية في إطار خططها المرسومة من ناحية ثانية .

يهدف هذا البحث إلى تتبع السياسة الأمريكية تجاه عمان بعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨١ وحالة التقارب الأمريكي – العماني التي شهدتها تلك المرحلة الحرجة من تاريخ المنطقة بشكل عام ،والخليج العربي بشكل خاص .

دور الانسحاب البريطاني في التقارب الأمريكي – العُماني

أعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسن (H. Willsen) ، في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٨ في جلسة مجلس العموم البريطاني قرار حكومته الرامي إلى إجراء تخفيض كبير في النفقات العسكرية والمدنية ، من خلال الانسحاب العسكري من المنطقة الواقعة شرق السويس[١]. وأكد ولسن بأن هذا الإجراء سيؤدي إلى توفير حوالي ثلاثمائة وخمس وعشرون مليون جنيه [٢]، وبهذا يكون قد أرجع قرار الانسحاب إلى اعتبارات اقتصادية بحتة . [٣]

ومع هذا الإعلان البريطاني ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية خطتها لملئ الفراغ الناجم عن الانسحاب ، متزامناً مع هدفها الأساسي المتمثل بإبعاد النفوذ السوفيتي عن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي . [٤]

بداية التمثيل الأمريكي في عُمان

اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية إبان مدة حكم سعيد بن تيمور (١٩٣٢ – ١٩٧٠) [٥] بإرسال ضباط استشاريين للقيام بزيارة سنوية إلى عُمان بعد نجاح الاتصالات الأمريكية مع بريطانيا بهذا الشأن،على اعتبار أن بريطانيا كان لها السيطرة المطلقة على علاقات عُمان الخارجية ووسائل الدفاع فيها [٦]. ولم يكن هنالك حضور دبلوماسي أمريكي في عُمان عندما تولى السلطان قابوس السلطة عام ١٩٧٠ [٧]، إلا أن الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ ، فتح الباب على مصراعيه في المنطقة لمنافسين أكثر تأثيرا ، وكان من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية . [٨]

أدركت الحكومة العُمانية مدى الأخطار الخارجية المحيطة بالمنطقة بعد الانسحاب البريطاني منها ، فقد رأت في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة القوية التي لا يمكن الاستغناء عنها، فعملت على تطوير علاقتها معها ، إذ ترى في التعاون العُماني _ الأمريكي ضماناً لإضعاف النفوذ السوفيتي في الخليج العربي ، لأن سلطنة عُمان تطرفت كثيرا في عدائها للاتحاد السوفيتي [٩]. فضلا عن السياسة الأمريكية التي كونت خططها في الخليج العربي على أساس الوجود البريطاني العسكري واستمراره بقوة في شرق السويس إلى درجة أنها فضلت تخفيض القوات البريطانية في أوربا على تخفيضها في الخليج العربي والمحيط الهندي . [١٠]

سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتقال الزعامة إليها في الخليج العربي إلى تطوير علاقاتها مع عُمان ، بعد إدراكها لأهمية الموقع الاستراتيجي العُماني في المنطقة ، فعملت على تطبيق سياساتها الجديدة في المنطقة على أساس مبدأ نيكسون
(Nixon Doctrine) [١١]. وتطبيقا لهذه السياسة عملت على دعم السياسة العُمانية الخارجية لمواجهة الأخطار الخارجية المتمثلة بجمهورية اليمن الديمقراطية والتي تساند القوى السياسية في الداخل . [١٢]

فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتسليح الحكومة العُمانية سرا ، وكذلك إرسال الفنيين والمستشارين الأمريكيين إليها ، كما ساهمت بتقديم معدات الصيانة للجيش العُماني [١٣]، لأنها أدركت أن انهيار عُمان سوف يؤدي إلى نتائج مماثلة في بلدان مجاورة ، مما يؤدي إلى انتشار الفكر الشيوعي وسيطرته على المنطقة [١٤]. كما أنها كانت قلقة من خطورة ثورة ظفار على منابع النفط في الخليج العربي ، فسعت بشتى الطرق إلى تأمين انتصار السلطان قابوس على هذه الثورة لأنها تشكل خدمة للمصالح الأميركية في المنطقة [١٥].

بدأت وزارة الدفاع الأمريكية بمراقبة حرب ظفار من خلال إرسال فريق خاص إلى عُمان للمراقبة فقط وإعطاء تقرير مفصل عن الحلول المناسبة للسياسة الأمريكية في إنهاء الحرب لصالح الحكومة العُمانية . وعندما عاد فريق المراقبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية قدم تقريرا ذكر فيه : **((أن الحرب في عُمان شبيهة بحرب فيتنام بالنسبة لمركز الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا يجب على الإدارة الأمريكية عدم التدخل بصورة مباشرة ، وإنما دعم أطراف أخرى لحل المسألة))** [١٦].

ومن هنا عملت الإدارة الأمريكية نحو مساندة القوات الإيرانية ودعمها للتدخل في عُمان والقيام بعدة أعمال عسكرية ضد الثوار ، تمكنت بواسطتها من إلحاق الهزيمة بهم وإعلان انتصار السلطان قابوس على ثوار ظفار . [١٧]

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للحكومة العُمانية من خلال وجود مجموعة كبيرة من الخبراء العسكريين الأمريكيين العاملين في الجيش العُماني وجميع الأجهزة الأمنية في هناك ، لأجل رفع كفاءتها لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية. ومن جهة أخرى صرح السلطان قابوس أثناء زيارته للندن في تموز ١٩٧١ بأن إقامة علاقة بلادة بالولايات المتحدة الأمريكية يعد أمراً حتمياً وضرورياً،لاسيما بعد تلقيه دعما ماليا بقيمة مائة وخمسون مليون دولار من الحكومة الأمريكية عن طريق جهاز المخابرات الأمريكية (C.I.A) الهدف منها تمويل الحرب في ظفار.[١٨] كما استطاعت الحكومة الأمريكية مضاعفة استثمارها في عُمان ولاسيما في مجال النفط ، إذ تمكنت من الحصول على امتياز للتنقيب على النفط على مسافة ٤٥٠ ميل بمحاذاة الساحل الجنوبي من رأس الحد، كما أخذت الامتيازات النفطية الأمريكية في التزايد ولاسيما بعد أن أقدم السلطان قابوس على طرد من لا يثق بهم من المستشارين البريطانيين الذين كانوا بمثابة حجر عثرة أمام الاستثمارات الأخرى. [١٩]

وفي هذا المجال صرحت وزارة الإعلام العُمانية في الثلاثين من آذار عام ١٩٧١ بالقول:((**بالنظر لرغبة جلالة السلطان قابوس في أن تستفيد عُمان من مواردها إلى الحد الأقصى ليمكنها من متابعة عملية تنميتها على أساس اقتصادي يكفل احتياجاتها ، يسرنا اليوم أن نعلن أن هناك دراسة من أجل الاستفادة من خبرة إحدى الشركات الأمريكية في استكشاف النفط في مياه السلطنة**))[٢٠]. وعلى هذا الأساس تم إعطاء الامتياز للتنقيب عن النفط العُماني لشركة مس أويل الأمريكية . [٢١]

في المقابل سعت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٢ إلى مساعدة عُمان ، إذ كانت شركة مورديلا (mordella)، والتي مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، على استعداد للمشاركة بشكل فعال في المشروع [٢٢]. بالمقابل وافق السلطان قابوس على الإسهام بمبلغ مليوني جنيه إسترليني للمشاركة في حصة مقدارها ٥٠% من أسهم الشركة لتصبح الحكومة العمانية شريكة لمورديلا ، كما ذكرت التقارير بأن هناك مهام أخرى لأسطول صيد الأسماك الخاص بالشركة ، فطبقا لتصريحات مسؤولين عسكريين في مسقط وواشنطن أن الأسطول هو غطاء للرصد والتجسس البحري الأمريكي على طول الساحل العُماني البالغ ألف ميل [٢٣] لمراقبة نشاطات الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي المدعومة من اليمن الجنوبي والاتحاد السوفيتي بالإمدادات العسكرية عن طريق البحر . [٢٤]

كما سعت الإدارة الأمريكية إلى تثبيت مصالحها الاستثمارية في عُمان من خلال تأسيس بنك تجاري في مدينة مطرح الساحلية بالقرب من مسقط أطلق عليه أسم (بنك عُمان الوطني)[٢٥] ، بالاشتراك مع مستثمرين عُمانيين وبرأسمال خمسمائة ألف ريال عُماني [٢٦]. فكان لهذا التدخل من الشركات الأمريكية في عُمان دوره الكبير في استقالة رئيس الوزراء العُماني طارق بن تيمور (عم السلطان قابوس)، والذي كان يفضل التعامل مع

الشركات الألمانية لتعاملاته القديمة مع تلك الشركات الألمانية مما دعاه إلى تقديم استقالته احتجاجاً على تزايد النفوذ الأمريكي في البلاد. (٢٧)

أثار تطور العلاقات الأمريكية العمانية حفيظة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان ، فأمام تزايد النفوذ الأمريكي في عُمان من خلال تمركز الشركات الأمريكية واحتكارها للامتيازات الاستثمارية في عُمان ، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان عن رفضها للتواجد الأمريكي في المنطقة في مذكرة رفعتها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في التاسع من عام ١٩٧٢ جاء فيها((**لقد بدأت أمريكا بحلف عسكري ثلاثي بينها وبين إيران ومسقط ، لتقوية وتثبيت نفوذها في المنطقة ، كما تعمل الآن لخلق حلف سياسي على رأسه إيران والسعودية لتتمكن من ملئ الفراغ في منطقة الخليج العربي بعد أن انسحبت بريطانيا ، وبالتالي تصبح السياسة الأمريكية هي المسيطرة على المنطقة**)) . (٢٨)

بدأت الإدارة الأمريكية تعمل على توثيق العلاقات الدبلوماسية مع عُمان وتطويرها من خلال افتتاح سفارة لها في مسقط عام ١٩٧٢ على الجهة المقابلة للسفارة البريطانية ،كما افتتحت عُمان في ذات العام بعثة دبلوماسية في نيويورك في، وقدم السفير الأميركي وليم ستولزفس (William Stolzfus) المعتمد في الكويت أوراق اعتماده إلى السلطان قابوس كمندوب غير مقيم. وبالمقابل افتتحت السفارة العُمانية في واشنطن في آذار ١٩٧٣ وعُين فيصل بن علي سفيرا هناك.وفي عام ١٩٧٤ تم تعيين وليم دي (William. D. Welle) سفيراً مقيماً لواشنطن في مسقط بدلا من ستولزفس . (٢٩)

لقد كان لحرب تشرين الأول عام ١٩٧٣(٣٠) دورها الكبير لتوجهات السياسة الأمريكية في الخليج العربي، لاسيما بعد حظر النفط العربي في تشرين الثاني عام ١٩٧٣ ، إذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر (H. Kissinger) (٣١) ، ((**ان الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها السكوت أمام هذا النوع من التهديد والضغط وإنها مضطرة إلى استخدام الوسائل المضادة والتي تعتبرها ضرورية لحماية مصالحها**)) (٣٢). ومن هنا سعت الإدارة الأمريكية نحو إيجاد مرتكزات لنشاطها العسكري في عُمان ولاسيما بعد تزايد الزيارات لكبار المسؤولين الأمريكيين إليها ، فبدأت أنظارهم تتجه نحو جزيرة مصيرة ، إذ بدأت الإشارة إلى الاستخدام المؤقت لها كقاعدة عسكرية عام ١٩٧٤ لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ، ولكن السبب الأساسي للاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة هو ثبوت وجود النفط فيها وبكميات تجارية من خلال ما أكدته أحدى تقارير الشركات النفطية الأمريكية والتي تؤكد فيها هذا الأمر (٣٣).

ولتحقيق ذلك الهدف قام وزير الخارجية الأمريكي سدني سوبر (Sidney Soper) ، بزيارة إلى العاصمة العُمانية مسقط في السابع عشر من أيلول ١٩٧٤ ، وإلتقى بالسلطان قابوس ، وتم مناقشة الترتيبات اللازمة لذلك ، بعدها انتقلت المباحثات إلى واشنطن، عندما وجهت دعوة للسلطان قابوس لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية (٣٤). وفي كانون الثاني عام ١٩٧٥ وصل السلطان قابوس إلى واشنطن ، وفي أثناء اللقاء تقدم هنري كيسنجر بطلب إمكانية السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة مصيرة الجوية والتي يستخدمها سلاح الطيران الملكي البريطاني منذ عام ١٩٥٨ ، فكان رد السلطان قابوس على الطلب الأمريكي هو الموافقة على

منح التسهيلات اللازمة لاستخدام قاعدة مصيرة الجوية العُمانية ، في مقابل تزويد الجيش العُماني بالأسلحة والمعدات العسكرية (٣٥) . وفي النهاية أسفرت المباحثات بين الطرفين عن توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين السلطان قابوس والرئيس الأمريكي جيرالد فورد (G. Ford)(١٩٧٤- ١٩٧٧) (٣٦) في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٧٥ ، نصت على إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية حق إقامة قاعدة جوية بحرية في جزيرة مصيرة (٣٧) .

ومن جهة أخرى أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن هذه الاتفاقية قائلة:((**ان الولايات المتحدة مهتمة باستغلال المطارات في مثل هذا البلد المهم استراتيجيا**))(٣٨). وفي تصريح آخر أعلنت ((**إن الوجود العسكري الأمريكي في قاعدة مصيرة يسهل أي عملية عسكرية للسيطرة على حقول النفط ، وإن مجرد الاقتراب من فم الخليج سيكون ضغطا كافيا للتأكيد لدول النفط إن وقوعها في قبضة أمريكا سهل للغاية**)) . (٣٩)

أما الحكومة العُمانية ، فقد ردت على هذه التسهيلات الأمريكية في عُمان على لسان السلطان قابوس عندما قال : ((**ان الرئيس فورد طلب فعلا استخدام الجزيرة كقاعدة للقوات الأميركية وأنه مستعد بأن يسمح للحكومة الأمريكية بأن تستعمل جزيرة مصيرة قاعدة عسكرية**)) (٤٠) . ومن هنا فقد أصبحت قاعدة مصيرة الجوية المحطة الأساسية لطائرات الاستطلاع الأمريكية لمراقبة طرق نقل النفط في المنطقة، فكان التقارب الأمريكي – العُماني بمثابة رد فعل على طموحات الاتحاد السوفيتي في المنطقة .

كما رأت الحكومة العُمانية ان التسهيلات الأمريكية في عُمان لا تساوي ما يمثله الدعم الأمريكي لعُمان في مبيعات الأسلحة وفق برنامج (FMS Sales) منذ عام ١٩٧٣ ، فضلا عن المساعدات التي قدمتها وكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع الأمريكية للمؤسسة العسكرية العُمانية،إذ كانت مبيعات الأسلحة تتم بالتشاور مع الإدارة الأمريكية مباشرة والتي بدأت بعد زيارة السلطان قابوس إلى واشنطن(٤١).

.... وفي عام ١٩٧٥ تقدم السلطان قابوس بطلب إلى الإدارة الأمريكية لتزويد عُمان بسرب طائرات إضافي من المقاتلات من طراز (جاغوار) فضلا عن صواريخ مضادة للطائرات من طراز (رابير) من بريطانيا ، والمزيد من الصواريخ المضادة للدروع مع مدفعية بعيدة المدى من الولايات المتحدة الأمريكية (٤٢). وقد تولت وزارة الدفاع الأمريكية مهمة تأمينها للحكومة العُمانية والتي قدرت تكاليف هذه الصفقة بنحو (٨٠٠) مليون دولار ، وقد بدأت أولى هذه الشحنات بالوصول إلى ميناء ريسون في ظفار في السادس عشر من شباط عام ١٩٧٥ على متن إحدى السفن الأمريكية . (٤٣)

أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان ان هذه التسهيلات التي يقدمها السلطان قابوس ما هي إلا أدوات يستخدمها للمحافظة على عرشه ، كما إن الوجود الأمريكي في جزيرة مصيرة ماهو إلا جزء من المخطط الاستعماري الأمريكي للسيطرة على المنطقة ، من خلال استخدامها في عمليات التجسس والمراقبة للحركات الوطنية الرافضة للنفوذ الأمريكي في المنطقة ، فضلا عن تقديمها الدعم العسكري (لعملائها) في المنطقة عندما يتعرضون للخطر . (٤٤)

أما السلطان قابوس فقد صرح في آذار عام ١٩٧٥، رداً على هذا الإتهامات، بأستمراره تقديم التسهيلات اللازمة للقوات الأمريكية.وكانت صحيفة "السياسية" الكويتية قد نشرت مقتطفات من تصريحات قابوس في الثاني والعشرين من نيسان عام ١٩٧٥ في مقال تحت عنوان ((إعلان قابوس استعداده للسماح للأسطول الأمريكي باستعمال جزيرة مصيرة)) . (٤٥)

حدثت تغيرات جذرية في السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي بعد تسلم جيمي كارتر (G. Carter) (١٩٧٧ – ١٩٨٥) (٤٦) للرئاسة الأمريكية ، ولاسيما إذا علمنا ان كارتر كان عضوا في اللجنة الثلاثية التي كانت تعد النفط والطاقة من أوليات الموضوعات والمشاكل التي تعنى بها هذه اللجنة . ويتبين لنا مدى الاهتمام الكبير بمنطقة الخليج العربي لدى الرئيس الأمريكي الجديد (٤٧) . ومن هذا المنطلق حددت المصالح الأمريكية في المنطقة وأهدافها على النحو التالي (٤٨) :

١- استمرار الوصول إلى النفط وضمان تدفقه للغرب .

٢- احتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية .

٣- استمرار حرية السفن والطائرات الأمريكية في التحرك من المنطقة وإليها .

كما جاء في أحد التقارير الأمريكية والمعنون " الخليج وشبه الجزيرة العربية" : ((**يجب على وحداتنا البحرية البقاء في بحر العرب لمدة طويلة جدا بحيث لا يغادرها ملاحوها إلى الشاطئ إلا قليلا**)) . (٤٩)

أبدى السلطان قابوس استعداد الحكومة العُمانية لتأجير قاعدة مصيرة، بعد مغادرة آخر قطعة عسكرية بريطانية منها في الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩٧٧، الأمر الذي أدى إلى ترحيب كبير من قبل الإدارة الأمريكية . (٥٠)

تنامت العلاقات الأمريكية _ العُمانية من الجوانب السياسية والأمنية،لاسيما بعد تأييد قابوس لمبادرات السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، فضلا عن تأييدها للرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٧٧ للمضي في اتفاقية سلام شاملة مع (إسرائيل) (٥١). كما دعم السلطان قابوس السادات في محادثات السلام كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، وكانت إحدى الدول العربية الثلاث التي لم تقطع العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة عندما اعترفت مصر (بإسرائيل) حسب اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ . (٥٢)

شهد الخليج العربي والمحيط الهندي أحداثا إقليمية مثلت تحديا رئيسا في سياسة الأعمدة المزدوجة للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩ ، والتي أدت إلى انهيار مبدأ نيكسون، أولهما سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي في شباط ١٩٧٩ واستبداله بحكومة إسلامية هددت بتصدير الثورة مما يؤدي إلى عدم استقرار المنطقة، (٥٣) أما العامل الثاني فتمثل بغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان في الرابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٧٥ ، والذي وصفه الرئيس الأمريكي كارتر بأنه ((**التهديد الأكثر خطورة للسلام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية**)) (٥٤). ومن هنا بدأت الحكومة العُمانية بطرح مشروعها لأمن الخليج العربي والذي عرف بأسم "المشروع التقني العُماني"، الذي ركز كثيرا على إشراك الدول الأجنبية لحماية أمن الخليج العربي

وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي أثار استهجان ورفض الدول العربية في المنطقة لهذا المشروع واعتبرت أمن وسلامة الخليج تتحقق بتعاون أقطارة وليس بالأحلاف العسكرية الغربية . (٥٥) الأمر الذي أعطى للإدارة الأمريكية المبرر لتأكيد وجودها العسكري في الخليج العربي لحماية مصالحها هناك .

ولتحقيق هذا الأمر وصلت بعثة عسكرية أمريكية إلى عُمان عام ١٩٨٠ للتباحث مع السلطان قابوس حول إمكانية عقد اتفاقية تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استعمال القواعد العسكرية الموجودة في الأراضي العُمانية (٥٦)،وفي المقابل أعلنت الحكومة العُمانية موافقتها على الطلب الأمريكي وجاء ذلك في تصريح لوزير الخارجية العُماني قيس الزواوي عندما أعلن في شباط ١٩٨٠ قائلا :((**إن عُمان عاقدة العزم على منح امتيازات محدودة للولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القواعد العُمانية الحيوية في السبت ومصيرة وثمريت والقواعد البحرية في مسقط وهلالة بشروط مسبقة**)) (٥٧) ، إذ تم تحديد هذه الشروط بأن يكون هناك اتفاق على تحديد الفترة الزمنية المطلوبة لاستخدام القواعد العُمانية ، وان تساعد هذه المنشآت في الحفاظ على أمن الخليج العربي، فضلا عن تعزيز إمكانيات الدفاع العُمانية من الناحية الاقتصادية والعسكرية (٥٨). وفي المقابل أعلن نائب وزير الدفاع الأميركي روبرت كرومر (Robrt Gromer) أمام الكونكرس قائلا : ((**بأن الإدارة الأمريكية ستقوم بطلب تخصيصات مالية من الكونكرس لتغطية تكاليف هذه التسهيلات**)). (٥٩) ومن البنود الأخرى التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين ، أن تقوم الإدارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية قدرت قيمتها بنحو مائة مليون دولار سنويا (٦٠) .

وفي الرابع من حزيران عام ١٩٨٠ وقعت اتفاقية التسهيلات بين الطرفين ، والتي عدت الأولى من نوعها_ أنذاك_ بين دولة عربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أصبحت عُمان بموجبها قاعدة للنشاطات الأمريكية في الخليج العربي ، لاسيما إن توقيع هذه الاتفاقية يمثل التطبيق الفعلي لمبدأ كارتر (٦١). وعن هذا الاتفاق صرح وزير الإعلام العُماني عن وجود القواعد العسكرية الأمريكية في عُمان قائلا : ((**أنه ليس في عُمان قواعد عسكرية أمريكية ، فالاتفاق جاء من منطلق استقلال عُمان وسيادتها فالتسهيلات لا تعني مجيء الأمريكيين ساعة ما يريدون ، التسهيلات مشروط بإرادة سلطنة عُمان وشعبها**)) (٦٢).

ومن خلال قراءة متأنية في تصريح وزير الإعلام العُماني يتضح لنا إن على الأمريكيين أخذ موافقة الحكومة العُمانية في كل مرة يستخدمون فيها تلك القواعد الجوية، وإن عليهم إعطاء إشعار مسبق بالهبوط بالنسبة للطائرات أو الإرساء بالنسبة للسفن الأمريكية التي تريد دخول الأراضي العُمانية .

وفي هذا الجانب أكد السلطان قابوس إن استخدام الولايات المتحدة لتلك التسهيلات سيكون أما بطلب من الحكومة العُمانية أو دول المنطقة في حالات التهديد المباشر الذي تكون دول الخليج عاجزه عن مواجهته، وتحتاج إلى تدخل خارجي لمساعدتها ، كما إننا لا نسمح للجنود الأجانب بالتجوال حول المكان . (٦٣)

كما أوضح السلطان قابوس بأن هناك تعهدات قدمتها الإدارة الأمريكية بموجب هذه الاتفاقية كالدفاع عن عُمان ضد أي اعتداء خارجي وحماية أمنها وصيانة استقلالها ، فضلا عن بناء المطارات والموانئ على الأراضي العُمانية . (٦٤)

وفي تصريح آخر للسلطان قابوس حول إعطاءه التسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية قائم على رغبته في إيجاد توازن بين القوتين في المنطقة،أوضح قائلاً:((**أنا أعتقد إن وجود قوة من القوى العظمى في المنطقة وعدم وجود القوة الأخرى ينشئ عدم توازن ، ولما وجدنا إن تواجد الروس بنحو كبير في المنطقة رأينا إن الكفة يجب أن لا تكون في جانب واحد**)) . (٦٥)

استمر التقارب الأمريكي – العُماني خلال الفترة الأولى من حكم الرئيس الأمريكي ريغان (Ronald Reagan) (١٩٨٠ – ١٩٨٤) (٦٦)، فقد استمرت زيارات الشخصيات السياسية الأمريكية إلى عُمان كوزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر والرئيس الأمريكي السابق جيرالد فورد ، كما قامت مجموعة من ضباط الجيش الامريكي والقوات البحرية في المساعدة في نصب مركز اتصالات في عُمان لمراقبة مضيق هرمز جوا ، فأعطى هذا التعاون صيغة ثابتة في إطار التعاون العسكري والاستراتيجي بين البلدين في المنطقة لمنع امتداد النفوذ السوفيتي إليها . (٦٧)

الخاتمة

من مجمل ما تقدم يمكن ملاحظة إن العلاقات العُمانية الأمريكية حددتها تطورات الأوضاع في المنطقة ابتداءً من الجهود المشتركة للقضاء على ثورة ظفار وعلى الدعم المتمثل بجمهورية اليمن الديمقراطية من خلال زيادة الوجود السوفيتي في المنطقة عن طريق الغزو السوفيتي لأفغانستان مما حدى بعُمان إلى تطبيق سياستها في الموازنة في علاقاتها الدولية من خلال إيجاد توازن يحفظ للمنطقة استقلالها .

إن سياسة الانفتاح في علاقات عُمان الخارجية والتي حدد السلطان قابوس إطارها العام منذ تسلمه الحكم كان لها الأثر الواضح في توثيق علاقة سلطنة عُمان مع معظم الدول على أسس ثابتة من حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وإقامة علاقات ودية وتدعيمها مع جميع دول العالم.

لم تكن علاقات عُمان على المستوى الدولي أقل قوة منها على المستويين الخليجي والعربي ، فقد أدركت عُمان وبعمق أهمية وضرورة تحويل موقعها الاستراتيجي المتميز إلى مركز إقليمي متطور للتجارة والاستثمار وتحقيق الاستفادة القصوى في علاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

هوامش البحث

(١) للمزيد من التفاصيل حول الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ينظر : زهير قاسم محمد ، الموقف العربي والإقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨ – ١٩٧١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدمة إلى كلية التربية– جامعة تكريت، ٢٠٠٥ ، ص٤٠ – ٤١ .

(٢) ألكسي فاسيليف،بترول الخليج العربي والقضية العربية،القاهرة ، ١٩٧٨، ص٤٦ – ٤٧ .

(٣) إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ، شركة الربيعان للنشر ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص٢٣ – ٢٤ .

(٤) خليل علي مراد ، الولايات المتحدة والنفط وأمن الخليج في السبعينات ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد الاول، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص١٦ .

(٥) هو أبن السلطان تيمور بن فيصل – درس الإنكليزية في الهند والعربية في بغداد . عاد بعدها إلى عُمان ليصبح رئيسا للوزراء . رياض الريس ، ظفار ، الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠ – ١٩٧٦ ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٢٦ .

(٦) رياض الريس ، صراع الواحات والنفط .. هموم الخليج العربي ١٩٦٨ – ١٩٧١ ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٣٢٠ – ٣٢٢ .

(٧) ولد السلطان قابوس في مدينة صلالة في محافظة ظفار في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٠ ، درس الابتدائية في مدينة صلالة ، وفي عام ١٩٥٨ أرسله والده إلى بريطانيا في مؤسسة تعليمية خاصة (سافوك) ، وفي عام ١٩٦٠ التحق بالأكاديمية العسكرية الملكية في سانت هيرست وتخرج منها برتبة ملازم ثاني ، تولى السلطة في ٢٣ تموز ١٩٧٠ بعد أن قاد انقلاب ضد والده بمساعدة بريطانيا . www.almah.net

(٨) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٧١ – ١٩٩١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٤٤٤ .

(٩) لازم لفتة ذياب ، المعارضة السياسية في سلطنة عُمان ١٩٥٥ – ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب_ جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص١١٠ .

(١٠) محمد جاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٢٠٩ – ٢١١ .

(١١) وهو المبدأ الذي أعلنه الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون (١٩٦٩ – ١٩٧٤) والمتضمن ثلاث بنود أساسية :

١- تقوم الولايات المتحدة بتنفيذ كافة التزاماتها تجاه حلفائها .
٢- تقديم الحماية الكافية في حالة وقوع تهديد من قوة ثورية لأي حليف لها.
٣- تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية في حالة طلبها من حلفائها .

للمزيد من التفاصيل ينظر :جواد كاظم حطاب ، مبدأ نيكسون وأثره في منطقة الخليج العربي ١٩٦٩ – ١٩٧٩ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٧ ، ص٧٩ .

(١٢) الكونكرس الأميركي ، المناقشة البرلمانية الأميركية المستمرة حول اهتمامات الولايات المتحدة وسياساتها في منطقة الخليج ١٩٨٠ ، ترجمة:وديع ميخائيل ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ،ص٣٠٥ – ٣٠٨ .

(13) J. E. Peterson, Oman in the twentieth century political foundations , London , 1978 , p. 197 – 193 .

(14) Ibid .

(15)J. E. Petrson , Qatar and the world : Branding for a micro – starte middle East journal . Vol. 60. N4 , New york , 2006 , p. 56 .

(١٦) بيتر مانجولد ، الصراعات الغربية في الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٨٥ .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) فرد هاليدي ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، ترجمة:محمد الرميحي ، الكويت ، ١٩٧٦ ، ص٢٣٦ – ٢٣٩ .

(١٩) جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص١٩٩ – ٢٠٠ .

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) المصدر نفسه .

(٢٢) يوريل .ر.م ،الخليج العربي ، ترجمةمكي حبيب المؤمن ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٧٦ ، ص٨٥ .

(٢٣) فرد هاليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، ترجمة سعد مجيد ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٢١٩ – ٢٢١ .

(٢٤) رياض الأسدي ، التحديث في سلطنة عُمان ١٩٧٠ – ١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ ، ص٤٧ – ٤٨ .

(٢٥) ساهم بنك أوف أمريكا بنسبة ٢٠% وبنك الاعتماد والتجارة الدولي الأميركي (لوكمبور) بنسبة ١٩% وشكلت بقية الأسهم للمستثمرين العُمانيون

Calvin , H. Allen , Oman Under Qaboos , From coup to constitution 1970 – 1996 , London , 2000 , p. 196 – 198 .

(٢٦) رياض الأسدي ، المصدر السابق ، ص٤٨ – ٥٠.

(٢٧) ثامر عزام ، السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عمان حتى عام ١٩٨٦،مجلة سر من رأى ،العدد ٢٣، جامعة تكريت –كلية التربية –سامراء،٢٠١٠،ص٢١٣.

(٢٨) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٧١ – ٧٣ .

(٢٩) خالد بن محمد القاسمي،عُمان جسور المحبة والسلام ،الإمارات، ١٩٩٥، ص٥٧ – ٦١ .

(٣٠) أعلنت الدول العربية المصدرة للنفط عن استخدام النفط كسلاح في الحرب ضد الدول المساندة لإسرائيل في الحرب العربية – الإسرائيلية والتي اندلعت في تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، ونظرا لما أحدثه هذا الإجراء من تأثيرات في الدول الغربية الكبرى فقد سعت هذه الدول إلى عدم تكرار اللجوء إليه مرة أخرى .

Fred singer , Limits To Arab oil power , in : foregin polciy No . 30 , spring 1978 , p. 8 .

(٣١) ولد في ١٩٢٣/٥/١٧ في بلدة فورث من أعمال بافاريا وهي ألماني رحل مع عائلته إلى نيويورك وأكمل دراسته هناك ، وفي عام ١٩٥٥ عين أمينا عاما للجنة الدراسية الخاصة في مجلس العلاقات الخارجية ، واصبح مستشار لثلاث لجان في البيت الأبيض في عهد إدارة جون كينيدي (١٩٦٠ – ١٩٦٣) ، ومستشار لوزارة الخارجية في عهد ليندون جونسون (١٩٦٤ – ١٩٦٨) ومستشارا للأمن القومي في عهد نيكسون . هنري كيسنجر ، درم السلام الصعب ، ترجمة علي مقلد ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٧ .

(٣٢) حمود خضر رجب ، الحركة المسلحة في ظفار من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٥ ، دراسة تاريخية في المواقف العربية الإقليمية والدولية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٨، ص١٨٩ .

(٣٣) عبد الله فهد النفيسي ، حول إمكانية الإنزال الأميركي في الخليج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧١ ، ١٩٨٥ ، ص١٤٢ .

(٣٤) حمود خضر رجب ،المصدر السابق ، ص١٨٩ – ١٩٥ .

(٣٥) محمد جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص٢١٠ – ٢١٨ .

(٣٦)جيرالد فورد (١٩٧٤ – ١٩٧٧) وهو الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية ولد في ١٩١٣/٧/١٤ ، في أوماهو في مقاطعة نيبرسكا ، درس القانون وتخرج منها في عام ١٩٣٥ ، اشتهر في مجال الرياضة ، إذ كان لاعب كرة قدم ، وفي عام ١٩٥٠ دخل مجال السياسة وتقلد مناصب عديدة منها نائبا للرئيس جونسون عام ١٩٦٥ وفي عام ١٩٧٤ أصبح رئيسا للولايات المتحدة.

The international who in the word. , the edition 1982 – 1983, London , 1983 , p. 372 .

(٣٧) ر.ك .رمضاني ، الخليج العربي ومضيق هرمز ، ترجمة عبد الصاحب الشيخ ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص١٣٠– ١٣٥؛ محمد حسن العيدروس ، دراسات في المشرق العربي المعاصر ، دار الكتاب الحديث ، الكويت ، ٢٠٠٠ ، ص٤٠٦ – ٤٠٧ .

(٣٨) عناد فواز الكبيسي ، التسلح في منطقة الخليج العربي في عقد السبعينات ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٥ ، ص٢٥٥ .

(٣٩) إبراهيم العبيدي ، تقارير سياسية ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٩ .

(٤٠) المصدر نفسه .

(٤١) رياض الأسدي ، المصدر السابق ، ص١٠٥ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ص١٠٩ – ١١٢ .

(٤٣) المصدر نفسه .

(٤٤) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان ، المصدر السابق .

(٤٥) حمود خضر الرجب ، المصدر السابق ، ص١٩٢ – ١٩٥ .

(٤٦) جيمي كارتر (١٩٧٧ – ١٩٨١) وهو الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية ولد في الأول من تموز عام ١٩٤٢ في مدينة بلينز في ولاية جورجيا الأميركية ، دخل القوات البحرية كفيزيائي في عام ١٩٥٣ ، وفي عام ١٩٦٢ دخل مجال السياسة عندما أصبح عضوا في الكونغرس الأميركي عن ولاية جورجيا وفي عام ١٩٧٠ انتخب حاكما للولاية وفي عام ١٩٧٦ أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأميركية وبهذا يكون أول رئيس أميركي من الولايات الجنوبية منذ الحرب الأهلية .

Jimmy Carter , keeping fatih – moemries of president , New yourk , 1982 , p. 7 .

(٤٧) حمود خضر رجب ، المصدر نفسه ، ص١٨٢ .

(٤٨)محمد حسن العيدروس ، دراسات في المشرق العربي ، ص٣٨٩ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص٣٩٥ .

(٥٠) لورنس كروب ، الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأميركي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص٤٠٥ .

(٥١) حمود خضر رجب ، المصدر السابق .

(52) International Relations , January , 1993 ,
http : // refernee . alrefer .com .

(٥٣) خلدون ناجي معروف ، جوانب أساسية من المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة العربية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٢ ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٨٨ .

(٥٤) خليل علي مراد ،سياسة الولايات المتحدة ، المصدر السابق ، ص٤١ – ٤٢ .

(٥٥) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨١ ، ص٣٤٦ .

(٥٦) خالد محمد القاسمي ، المصدر السابق ، ص٥٧ .

(٥٧) حسين آغا وآخرون،قضايا الخليج العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١١٩ – ١٢١ .

(٥٨) المصدر نفسه .

(٥٩) سوسن جبار عبد الرحمن ، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأميركية ١٩٧١ – ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص٦١ .

(٦٠) محمد محمود الطناجي ، الولايات المتحدة الأميركية والخليج العربي ، دراسة تاريخية سياسية ١٩٧١ – ١٩٩٠ ، القاهرة ، ص١٩١ .

(٦١) المصدر نفسه .

(٦٢) مقتبس من طيبة خلف عبد الله ، جزيرة مصيرة الإستراتيجية دراسة تاريخية وثائقية ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٢٩ ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص٤٤ .

(٦٣) حسن أبو دية ، السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس ١٩٧٠ – ١٩٩٨ .. دراسة في عقائد صانع القرار العُماني ، الأردن ، ١٩٩٨ ، ص٩٠ .

(٦٤) المصدر نفسه .

(٦٥) حسن أبو دية ، المصدر السابق ، ص٩١ ؛ ذو الفقار جميل جاسم الربيعي ، الامتيازات النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١١٦ .

(٦٦)وهو الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية ، أصبح حاكما لولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٦ شارك في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٥ كمرشح عن الحزب الجمهوري لكنه لم يفوز ، وفي انتخابات عام ١٩٨٠ ، أصبح رئيسا للولايات المتحدة . عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص٨٧٣ .

(٦٧) محمود علي داود ، تقاطع مصالح القوتين الأعظم في الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي ، العدد الثالث ، ص١٩٨٧ .